

مصرف ليبيا المركزي

ميزان المدفوعات الليبي

2017

إدارة البحوث والإحصاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحتويات

الصفحة	الموضوع
1	تقديم
2	مصطلحات وتعريف.....
23	ملخص لميزان المدفوعات الليبي لعام 2017.....
23	أولاً : الحساب الجاري
23	• الميزان التجاري
24	• حساب الخدمات والدخل والتحويلات الجارية
24	ثانياً : الحساب الرأسمالي والمالي
24	ثالثاً : الميزان الكلي
25	جدول : ميزان المدفوعات الليبي لعام 2017.....
34	الرسوم البيانية.....
36	ملخص منقح لميزان المدفوعات الليبي 2016/2015

تقديم

يسر إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي أن تعلن عن الانتهاء من إعداد كتيب إحصاءات ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2017، والذي يشتمل على بيانات نقدية ومالية عن قيمة المعاملات الجارية والرأسمالية المتبادلة بين ليبيا والعالم الخارجي خلال عام 2017، مبوبة حسب المنهجية والمفاهيم الواردة في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي. كما يتضمن هذا الكتيب بيانات منقحة عن ميزان المدفوعات لعامي 2015 و2016.

وقد تم الاعتماد في إعداد هذا الميزان على البيانات الواردة من الإدارات التالية بمصرف ليبيا المركزي وهي : إدارة الرقابة على المصارف والنقد، إدارة الحسابات، إدارة الأسواق المالية، إدارة الإصدار، إدارة العمليات المصرفية، وكذلك على المعلومات التي تضمنتها المسوحات التي تم استلامها من العديد من الهيئات والمؤسسات والشركات ذات العلاقة المقيمة في ليبيا ومن بينها :

مصلحة الإحصاء والتعداد (وزارة التخطيط)، الهيئة العامة للسياحة، المؤسسة الوطنية للنفط، المصارف التجارية، المصرف الليبي الخارجي، الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية، محافظة ليبيا إفريقيا للاستثمار، المؤسسة الليبية للاستثمار، المحافظة طويلة المدى، شركات النفط الأجنبية، شركات التأمين الوطنية، شركات الخطوط الجوية الليبية، الشركة الوطنية العامة للنقل البحري، الشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات القابضة، شركات الطيران الأجنبية، بعثة الأمم المتحدة العاملة في ليبيا، وغيرها من المصادر المحلية الأخرى، وأيضاً مصادر خارجية كالتنشرات والتقارير والمواقع الإلكترونية، ونظم الإبلاغ عن المعاملات الدولية على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

إدارة البحوث والإحصاء

مصطلحات وتعريف

تُعد هذه المصطلحات والتعاريف توضيحاً للمفاهيم التي يتم على أساسها تصنيف إحصاءات ميزان المدفوعات، وبيان كيفية جمع وتبويب وتصنيف هذه الإحصاءات وفقاً للمنهجية المتبعة في دليل ميزان المدفوعات الطبعة السادسة الذي أعده صندوق النقد الدولي في عام 2008، والذي وضع بهدف توحيد البيانات على المستوى الدولي، ومساعدة الباحثين والمهتمين في فهم طبيعة ونوعية البيانات، والأساليب المستخدمة في حسابات ميزان المدفوعات.

أولاً : الحساب الجاري :-

يشتمل الحساب الجاري على كافة المعاملات التي تتضمن قيماً إقتصادية تمت بين الجهات المقيمة في الاقتصاد الوطني وجهات أخرى غير المقيمة به^(*)، كذلك يشمل القيود المعادلة للقيم الإقتصادية الجارية المقدمة أو المستلمة دون مقابل. وينقسم الحساب الجاري إلى البنود التالية : السلع، الخدمات، الدخل الاولي والدخل الثانوي.

أ- السلع والخدمات :-

السلع :

تعد السلع بنود مادية منتجة يمكن إثبات حق ملكيتها، كما يمكن نقل هذه الملكية من وحدة مؤسسية إلى أخرى من خلال التعامل في الاسواق، قد تستخدم في إشباع حاجات ورغبات الأسر المعيشية أو المجتمع أو في إنتاج سلع أو خدمات أخرى، ويشمل بند السلع البضائع العامة والسلع الأخرى .

البضائع العامة : تشمل السلع التي تتغير ملكيتها الإقتصادية فيما بين المقيمين وغير المقيمين، ولا تدرج ضمن السلع قيد المتاجرة والذهب غير النقدي والسلع المدرجة ضمن السفر والبناء، والسلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في مكان آخر. ونجد أن بيانات البضائع العامة تجمع من عدد من المصادر تشمل إحصاءات التجارة الدولية وبيانات الجمارك ونظم الإبلاغ عن المعاملات الدولية واستقصاءات الشركات التجارية.

^(*) غير المقيم تعنى فرد أو شركة أو مؤسسة أو أي منظمة أخرى تكون مقيمة في بلد غير ليبيا، أو مقيمة في ليبيا لمدة تقل عن سنة.

وقد يتعين تعديل البيانات المستخلصة من هذه المصادر بما يتفق مع إرشادات إعداد ميزان المدفوعات من حيث نطاق التغطية والتوقيت والتقييم والتبويب، و من البنود التي يتعين إدراجها ضمن البضائع العامة :

- الذقود الورقية والمعدنية غير المتداولة في الوقت الحالي والاوراق المالية غير المصدرة، ويجري تقييمها كسلع أولية وليس بقيمتها الاسمية.
- الكهرباء والغاز والمياه.
- برامج الكمبيوتر المعبأة الجاهزة (النظم والتطبيقات)، والتسجيلات السمعية والبصرية المخزنة على وسائط مادية مثل الأقراص، وغيرها من وسائل التخزين التي تتيح تراخيصها الحق في الاستخدام الدائم لها.
- السلع التي تحصل عليها الناقلات في الموانئ من وقود ومؤن ومخزونات، ومواد تغليف البضائع المنقولة التي تحصل عليها شركات النقل غير المقيمة في الموانئ من موردين مقيمين.
- السلع التي توردها أو تشتريها الناقلات خارج الأقليم الذي تقيم فيه شركة النقل.
- السلع التي يفتنيها المستأجر بموجب عقد تأجير تمويلي.
- السلع التي ترسل للخارج دون تغيير في ملكيتها، ثم تباع فيما بعد مثل السلع التي ترسل من أجل التخزين أو الإصلاح أو العرض أو التجهيز.
- السلع غير المشروعة والسلع المهربة.
- الهبات والمساعدات الانسانية المقدمة في شكل سلع.
- الطرود البريدية التي ينطوي إرسالها على تغيير في الملكية.
- السلع التي تبيعها الحكومة إلى غير المقيمين أو تشتريها منهم، مثل المعدات العسكرية.

السلع الأخرى : يشمل هذا البند السلع قيد المتاجرة والذهب غير النقدي، فالسلع قيد المتاجرة تعرف بأنها شراء جهة مقيمة (في الاقتصاد القائم بإعداد بالبيانات)، لسلع من جهة غير مقيمة وبيع نفس السلع فيما بعد إلى جهة غير مقيمة أخرى دون تواجد السلع في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات.

أما الذهب غير النقدي فيشمل جميع أشكال الذهب بخلاف الذهب النقدي الذي تمتلكه السلطات النقدية، ويحتفظ به كأصول احتياطية ويمكن أن يكون الذهب غير النقدي في شكل سبائك، أي تتخذ سبائك الذهب شكل عملات أو قوالب أو سبائك لاتقل نسبة نقائها عن 995 جزء في الألف، بما في ذلك الذهب المحتفظ به في حسابات الذهب المخصص.

الخدمات :

1- خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المملوكة لأخرين :

يتضمن بند خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المملوكة لأخرين عمليات التجهيز والتجميع والتغليف وما شابهها، التي تقوم بها مؤسسات لا تمتلك السلع المعدنية. حيث يقوم بعمليات الصناعة التحويلية كيان لا يمتلك السلع، وذلك مقابل رسوم يدفعها المالك، في هذه الحالة لا تتغير ملكية السلع، وبالتالي لا تقيد المعاملات بين المالك وجهة التجهيز ضمن البضائع العامة، ومن امثلة ذلك تكرير النفط وتسييل الغاز الطبيعي، وتجميع الملبوسات والألكترونيات.

2- خدمات الصيانة والأصلاح غير المدرجة في موضع آخر :

تشمل خدمات الصيانة والأصلاح غير المدرجة في موضع آخر، أعمال الصيانة والأصلاح التي تجريها جهات مقيمة على سلع تمتلكها جهات غير مقيمة (والعكس)، وقد تنفذ خدمات الأصلاح في موقع عمل الجهة مقدمة الخدمة أو في مكان آخر، ويتضمن هذا البند أعمال الأصلاح والصيانة التي تجري على السفن والطائرات، كذلك تتضمن خدمات الصيانة والأصلاح غير المدرجة في مكان آخر، الأصلاحات البسيطة التي تحافظ على السلع في حالة صالحة للتشغيل، والأصلاحات الكبيرة التي تؤدي إلى زيادة كفاءة السلع وإطالة عمرها.

3- النقل :

يشتمل بند النقل على نقل السلع والركاب من مكان لآخر، إلى جانب ما يتصل بذلك من خدمات مساندة ومساعدة، ويشمل هذا البند أيضا على خدمات البريد وتوصيل الرسائل.

ويمكن تبويب خدمات النقل، وفقاً لما يلي :

أ- طريقة النقل : أي النقل بطريق البحر أو الجو أو طرق أخرى، ويمكن أن تقسم طرق النقل الأخرى أيضاً إلى : (النقل البري، النقل بطريق السكك الحديدية، عبر المجاري المائية الداخلية، خطوط الانابيب، النقل الفضائي ونقل الطاقة الكهربائية).

ب- نوع النقل : (نقل ركاب أو سلع).

4- السفر:

يشتمل بند السفر على شراء السلع والخدمات لاستعمالها الخاص أو لا هداها، بما فيها تلك المتعلقة بالصحة والتعليم التي يحصل عليها المسافرين غير المقيمين في الاقتصاد المضيف، لأغراض تتعلق بالأعمال أو الاستخدام الشخصي، خلال زيارتهم التي تقل مدتها عن عام واحد، ولا يشمل بند السفر خدمات الركاب الدولية التي تدخل في بند النقل، ويعامل الطلاب والمسافرون للعلاج كمسافرين بغض النظر عن مدة إقامتهم، إلا أن هناك فئات أخرى معينة لا تعتبر ضمن المسافرين مثل العسكريين والعاملين في السفارات والعمال غير المقيمين حيث يتم إدراج مصروفات العمال غير المقيمين ضمن بند السفر، في حين تدرج مصروفات العسكريين والعاملين في السفارات ضمن الخدمات الحكومية غير المدرجة في مكان آخر.

5- خدمات التشييد :

يشتمل بند خدمات التشييد على إنشاء الأصول الثابتة، وتجديدها وإصلاحها، وتكون هذه الأصول في شكل مباني، وتحسينات ذات طبيعة هندسية، يتم إدخالها على الأراضي، وغير ذلك من الإنشاءات الهندسية مثل الطرق والكباري والسدود، ويشمل أيضاً أعمال التركيب والتجميع ذات الصلة، وتدرج ضمن بند التشييد أيضاً السلع والخدمات، التي تشتريها المؤسسات القائمة بأعمال البناء من الاقتصاد الكائن فيه الموقع الذي تجري فيه أعمال البناء، وتنقسم خدمات البناء إلى : (خدمات بناء بالخارج، وخدمات بناء في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات).

6- خدمات التأمين ومعاشات التقاعد :

يشتمل بند خدمات التأمين على الخدمات التأمينية التي تقدمها مؤسسات التأمين المقيمة إلى المؤسسات غير المقيمة والعكس، ويشمل هذا البند خدمات التأمين على الشحن : (السلع المصدرة والمستوردة)، وغير ذلك من خدمات التأمين المباشر : (بما في ذلك التأمين على الحياة وغيره من أنواع التأمين الأخرى)، وخدمات إعادة التأمين.

7- الخدمات المالية :

يشتمل بند الخدمات المالية : (عدا الخدمات المرتبطة بمؤسسات التأمين، وصناديق المعاشات التقاعدية)، على خدمات الوساطة المالية والخدمات المساعدة التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين، ويندرج تحت هذا البند العمولات والرسوم المتعلقة بخدمات الاعتماد وخطوط الائتمان وخدمات التأجير المالي، معاملات الصرف الأجنبي، الخدمات الائتمانية للمستهلكين، خدمات رجال الأعمال، خدمات السمسرة، خدمات الضمان ومختلف ترتيبات وأدوات التحوط من تقلبات الأسعار، وما إلى ذلك. أما الخدمات المساعدة فتشمل الخدمات المتعلقة بمجالات تشغيل وتنظيم الأسواق المالية، وخدمات حفظ الأوراق المالية، وما شابه ذلك.

8- رسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية غير المدرجة في موضع آخر :

يتضمن هذا البند رسوم استخدام الحقوق الحصرية : (مثل براءات الاختراع، العلامات التجارية، حقوق التأليف، العمليات والتصميمات الصناعية بما فيها الاسرار التجارية وحقوق الامتياز)، والرسوم المدفوعة مقابل تراخيص استنساخ و/ أو توزيع الملكية الفكرية المتضمنة في المنتجات الأصلية والنماذج الأولية : (مثل حقوق التأليف الخاصة بالكتب، المخطوطات و برامج الكمبيوتر، أعمال السينماوغرافيا والتسجيلات الصوتية)، وحقوق العروض وبرامج التلفزيون المذاعة على الهواء مباشرة، والبرامج المنقولة عبر الكابلات التلفزيونية والأذاعة عبر الأقمار الصناعية.

9- خدمات الاتصالات، الكمبيوتر والمعلومات :

أ - خدمات الاتصالات :

تشمل هذه الخدمات إذاعة أو نشر المعلومات الصوتية، أو المرئية، أو البيانات أو غير ذلك من المعلومات عن طريق الهاتف والتلكس والتلغراف، برامج الراديو والتلفزيون المنقولة عبر الكابلات والأقمار الصناعية، البريد الإلكتروني والفاكس، وتشمل أيضاً خدمات الاتصالات المتنقلة وخدمات الربط بخطوط الأنترنت الرئيسية.

ب - خدمات الكمبيوتر :

تتضمن خدمات الكمبيوتر الخدمات ذات الصلة بمعدات وبرامج الكمبيوتر، وخدمات معالجة البيانات، وتشتمل خدمات الكمبيوتر على :

- مبيعات برامج الكمبيوتر المعدة حسب الطلب وترخيص الاستخدام الخاصة بها.
- تصميم برامج الكمبيوتر بناءً على طلب مستخدمين معينين، بما في ذلك نظم التشغيل وأنتاجها وتقديمها وتوثيقها.
- برامج الكمبيوتر الجاهزة (المنتجة بكميات كبيرة)، التي تم الحصول عليها إما بطريقة التحميل أو بأي وسيلة إلكترونية أخرى.
- الترخيص باستخدام برامج الكمبيوتر الجاهزة (المنتجة بكميات كبيرة) والمحفوظة على وسائل تخزين مثل : (الأقراص المرنة والأقراص المدمجة)، مقابل دفع رسوم.
- المبيعات والمشترىات من المنتجات الأصلية، حقوق ملكية نظم وتطبيقات برامج الكمبيوتر.
- خدمات الاستشارات والتنفيذ المتعلقة بمعدات وبرامج الكمبيوتر.
- تركيب معدات وبرامج الكمبيوتر، بما في ذلك تركيب أجهزة الكمبيوتر الرئيسية ووحدات الكمبيوتر المركزية.
- صيانة وإصلاح أجهزة الكمبيوتر، والمعدات الفرعية المتصلة بها.
- خدمات أسترجاع البيانات، وخدمات تحايل النظم الجاهزة للاستخدام، وتصاميمها وبرمجتها، وخدمات صيانة النظم وخدمات الدعم الأخرى.

- خدمات معالجة البيانات، خدمات أضافة صفحات الأنترنت، و توفير التطبيقات :
(تطبيقات العملاء وإدارة مرافق الكمبيوتر).

10- خدمات الأعمال الأخرى :

يشتمل بند خدمات الأعمال الأخرى على خدمات البحوث والتطوير، الخدمات المهنية، خدمات الإستشارات الإدارية، الخدمات الفنية، الخدمات المرتبطة بالتجارة، خدمات الأعمال الأخرى مثل : (خدمات معالجة النفايات وإزالة التلوث، الخدمات الزراعية، خدمات التعدين والتأجير التشغيلي).

11- الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية :

يشتمل بند الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية المتبادلة بين المقيمين وغير المقيمين على ما يلي :

- الخدمات المرتبطة بوسائل سمعية وبصرية والمتبادلة بين المقيمين وغير المقيمين، وتتضمن الخدمات المرتبطة بالانتاج السينمائي المسجل على أشرطة الأفلام أو الفيديو، وبرامج الراديو والتلفزيون والتسجيلات الموسيقية ومن أمثلة هذه الخدمات : (المبالغ والأجور التي يتلقاها الممثلون والمنتجون ومن على شاكلتهم نظير الأنتاج، وحقوق التوزيع المباعة لوسائل الإعلام).

- الخدمات الثقافية الأخرى، وتشمل الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية الأخرى، كتلك المرتبطة بالمكتبات والمتاحف، وغير ذلك من الأنشطة الثقافية والرياضية ذات الصلة.

12- السلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر :

تشمل فئة الخدمات الحكومية غير المدرجة في أماكن أخرى على كل الخدمات المرتبطة بقطاعات حكومية أو منظمات دولية أو اقليمية غير المبوبة تحت بنود أخرى، ومثال ذلك : (مصروفات السفارات والقنصليات والقواعد العسكرية).

ب- حساب الدخل الأولي :

يبين حساب الدخل الأولي تدفقات الدخل الأولي فيما بين الوحدات المؤسسية المقيمة وغير مقيمة.

ويشتمل حساب الدخل الأولي على ما يلي :

1- تعويضات العاملين :

يشتمل بند تعويضات العاملين على الأجور والرواتب والمزايا الأخرى النقدية والعينية لعمال الحدود والعمال الموسميين، وغيرهم من العمال غير المقيمين مثل : (العمال المحليين العاملين في السفارات).

2- دخل الأستثمار :

يشتمل بند دخل الأستثمار على متحصلات الدخل المرتبطة بحيازات المقيمين لأصول مالية خارجية ومدفوعاتهم المرتبطة بخصوم تجاه غير المقيمين، ويتكون دخل الأستثمار من أنواع الدخل المستمدة من أنشطة الأستثمار المباشر، أستثمارات الحافظة وأستثمارات أخرى. وينقسم عنصر الأستثمار المباشر إلى دخل حقوق الملكية وأسهم صناديق الأستثمار، وتوزيعات الأرباح والمسحوبات من دخل أشباه الشركات، والعائدات المعاد أستثمارها والدخل من الدين (الفوائد). ويتفرع دخل أستثمارات الحافظة إلى الدخل من حقوق الملكية وأسهم صناديق الأستثمار، ودخل الأستثمار الذي يعزى إلى حملة أسهم صناديق الأستثمار، والأرباح المعاد أستثمارها من أسهم صناديق الأستثمار والدخل من الدين (فوائد)، ويشمل الدخل من أستثمارات أخرى الفوائد المكتسبة من أنواع أخرى من رأس المال : (قروض وما شابه ذلك)، كما يشمل من حيث المبدأ الدخل المحاسب أو المقدر للأسر من صافي حقوق ملكيتها في احتياطات التأمين على الحياة وصناديق المعاشات التقاعدية.

ج- حساب الدخل الثانوي :

يبين حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين، حيث يقيد فيه مختلف أنواع التحويلات الجارية لبيان دورها في عملية توزيع الدخل بين الاقتصادات، وتنقسم إلى تحويلات شخصية وتحويلات جارية أخرى. وتشمل التحويلات الشخصية جميع التحويلات الجارية النقدية أو العينية التي تمنحها الأسر المعيشية المقيمة إلى أسر معيشية غير مقيمة أو تتلقاها منها، كذلك تعدر تحويلات العاملين في الخارج تحويلات جارية يرسلها العاملون إلى مقيمين في اقتصاد آخر.

أما التحويلات الجارية الأخرى فتشمل : الضرائب الجارية على الدخل والثروة وغيرهما، المساعدات والمزايا الاجتماعية، صافي أقساط التأمين على غير الحياة، والضمانات الموحدة، مطالبات التأمين على الحياة والمطالبات المشمولة بالضمانات الموحدة، التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي والتحويلات الجارية الممنوحة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

ثانياً : الحساب الرأسمالي :-

أ – المفاهيم ونطاق التغطية :

يعرض الحساب الرأسمالي القيود الدائنة والقيود المدينة للأصول غير المنتجة غير المالية والتحويلات الرأسمالية بين المقيمين وغير المقيمين، ويعني ذلك أنه يسجل عمليات اقتناء الأصول غير المالية غير المنتجة والتصرف فيها، مثل بيع الأراضي إلى السفارات، وبيع عقود الإيجار والتراخيص، وكذلك التحويلات الرأسمالية، أي قيام أحد الأطراف بتوفير موارد للأغراض الرأسمالية دون حصوله في المقابل على أي قيمة اقتصادية كعائد مباشر، ويبين ميزان الحساب الرأسمالي إجمالي القيود الدائنة ناقصاً القيود المدينة للتحويلات الرأسمالية والأصول غير المنتجة غير المالية، وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يظهر إجمالي ميزاني الحسابين الجاري والرأسمالي كبندين موازن، ويطلق على البندين الموازن صافي الإقراض (+) / صافي الأقتراض (-) من الحسابين الرأسمالي والجاري، وهذا الإجمالي يساوي أيضاً من ناحية المفاهيم صافي الإقراض (+) / صافي الأقتراض (-) من الحساب المالي، بالرغم من أنهما يتساويان من الناحية المفاهيمية، فقد يختلفان من الناحية العملية، فالحسابان الجاري والرأسمالي يبينان المعاملات غير المالية، ويتسبب رصيدهما في صافي إقراض أو صافي أقتراض، بينما يبين الحساب المالي كيفية تمويل صافي الإقراض أو صافي الأقتراض.

ويستخدم مصطلح الحساب الرأسمالي في هذا الدليل ليكون متنسق مع نظام الحسابات القومية، الذي يميز بين المعاملات الرأسمالية والمالية، ويبين الحساب الرأسمالي في نظام الحسابات القومية التكوين الرأسمالي للمجموعة الكاملة من الأصول المنتجة وغير المنتجة.

ولا تبين الأجزاء المقابلة في الحسابات الدولية إلا المعاملات في الأصول غير المنتجة غير المالية، وتدرج المعاملات في الأصول المنتجة في حساب السلع والخدمات. ويسجل أقتناء الأصول غير المنتجة غير المالية والتصرف فيها، في وقت تغير الملكية، ويقيد أقتناء الأصول غير المنتجة غير المالية والتصرف فيها، والتحويلات الرأسمالية مستحقة القبض ومستحقة الدفع ضمن بنود منفصلة على أساس إجمالي وليس على أساس صافي.

ب- أقتناء الأصول غير المنتجة غير المالية والتصرف فيها :

وتتألف الأصول غير المنتجة غير المالية مما يلي :

1- الموارد الطبيعية :

وتشمل الأراضي، حقوق التعدين، حقوق الحراجة، المياه، حقوق الصيد، المجال الجوي، والطيف الكهرومغناطيسي.

2- عقود الإيجار والتراخيص :

ويشمل بند عقود الإيجار والتراخيص تلك العقود المعترف بها كأصول اقتصادية، وهذه الأصول هي من صنع المجتمع ونظامه القانوني، ويطلق عليها في بعض الأحيان اسم الأصول غير الملموسة، ومن أمثلتها : عقود التأجير التشغيلي القابلة للتداول، وتراخيص استخدام الموارد الطبيعية التي لا تسجل كملكية خالصة لهذه الموارد، وتراخيص القيام بأنشطة معينة (بما في ذلك بعض التراخيص الحكومية)، وتسجل المعاملات في هذه الأصول في الحساب الرأسمالي، بينما لا تسجل حيازات هذه الأصول في وضع الاستثمار الدولي لعدم وجود خصوم مقابلة لها.

يمكن نقل ملكية عقد التأجير التشغيلي القابل للتداول أو تأجيره من الدباطن، ولا يمكن أن يعامل كأصل إلا إذا نص العقد على سعر محدد مسبقاً لأستخدام أصل ما يختلف عن السعر الذي كان يمكن تأجير الأصل به في الوقت الحالي. وقد تغطي هذه العقود العقارات والإقامة بنظام المشاركة بالوقت والمعدات والأصول المنتجة الأخرى. وتسجل تدفقات أصول عقود التأجير التشغيلي القابلة للتداول في الحساب الرأسمالي عندما يقوم المستأجر ببيع الحق.

وبعض عقود الإيجار والترخيص لا تعد أصولاً غير منتجة غير مالية، وبالتالي لا تدرج في الحساب الرأسمالي، ومن أمثلتها ما يلي :

- إذا ما تم منح حق استخدام أرض أو مورد طبيعي آخر لأمد قصير، مع عدم قابلية تحويل هذا الحق، تبوب المبالغ مستحقة الدفع ضمن الربح.
- إذا منحت حكومة ترخيصاً للقيام بنشاط ما، لا يتعلق بملكيتها لأصل أساسي أو خدمي، وكان الترخيص لا يتفق وتعريف الأصل الاقتصادي، تقيد هذه المعاملة ضمن الضرائب، ومثال ذلك عندما تصدر حكومة ما عدداً محدوداً من تراخيص ممارسة القمار.
- إذا تم منح حق امتلاك منتجات الملكية الفكرية، كالبحوث والتطوير، وبرامج وقواعد بيانات الحاسب الآلي، والأعمال الترفيهية والأدبية والفنية، تقيد هذه المعاملات ضمن الخدمات.

3- الأصول التسويقية (الشهرة) :

تتألف الأصول التسويقية من بنود مثل الأسم التجارية، والعلامات التجارية والشعارات وأسم الناطق الإلكتروني، وعند بيع الأصول التسويقية بصورة منفصلة عن الكيان الذي يمتلكها، فإنها تقيد ضمن أقتناء الأصول غير المنتجة غير المالية والتصرف فيها. وتقيد أسماء البطاقات الإلكترونية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، ضمن الأصول التسويقية في بعض الحالات، إلا أن رسوم التسجيل العادية مستحقة الدفع إلى الجهات المختصة بالبطاقات الإلكترونية تمثل خدمة، لأن الرسوم تكون مقابل عمل يؤدي. إذا شملت القيمة المدفوعة مقابل الحصول على أسم النطاق الإلكتروني علاوة بسبب ندرته، يعتبر بمثابة ترخيص و يدرج ضمن الأصول التسويقية. وبالمثل، يعد رسم تصميم شعار جديد خدمة تجارية، بينما يدرج المبلغ المدفوع لأقتناء شعار موجود ضمن الأصول التسويقية.

ج- التحويلات الرأسمالية :

تعد التحويلات الرأسمالية هي التحويلات التي تنتقل فيها ملكية أصل من طرف إلى آخر أو التي تلزم أحد الطرفين أو كليهما بأقتناء أصل أو التصرف فيه، أو تنازل دائن ما عن الخصم

المستحق له. وتشمل التحويلات الرأسمالية أيضاً التحويلات النقدية التي لا تتطوي على التصرف في أصول غير نقدية أو أقتنائها.

1- الإعفاء من الدين :

الإعفاء من الدين هو الإلغاء الطوعي للدين كلياً أو جزئياً بموجب اتفاق تعاقدي بين دائن ومدين، ونتيجة الإعفاء من الدين يلغى الترتيب التعاقدي أو يسقط كل المبلغ الأصلي القائم أو جزء منه، بما في ذلك متأخرات الفائدة : (مدفوعات الفائدة التي أستحقت في الماضي)، ولا ينشأ الإعفاء من الدين نتيجة إلغاء مدفوعات فائدة مستقبلية لم تستحق بعد.

ويختلف الإعفاء من الدين عن شطب الدين ويعامل باعتباره معاملة تحويل رأسمالي، وعلى عكس شطب الدين. ينشأ الإعفاء من الدين نتيجة اتفاق بين أطراف الدين، والهدف منه تحويل منفعة وليس اعترافاً من جانب الدائن وحده بعدم إمكانية تحصيل المبلغ.

2- مطالبات التأمين على غير الحياة :

تبوب مطالبات التأمين على غير الحياة عادة ضمن التحويلات الجارية، وبالنسبة للمطالبات الكبيرة للغاية، كالمطالبات عقب كارثة يمكن قيد جزء من المطالبات كتحويلات رأسمالية وليس كتحويلات جارية كما يحدث في الأحوال العادية.

3- المنح الاستثمارية :

تتألف المنح الاستثمارية من تحويلات رأسمالية نقدية أو عينية، تقدمها الحكومات أو المنظمات الدولية إلى وحدات مؤسسية أخرى لتمويل تكاليف أقتنائها لأصول ثابتة كلياً أو جزئياً، وقد يكون متلقو المنح الاستثمارية حكومات أو كيانات أخرى. ويلتزم متلقو المنح الاستثمارية باستخدام المنح التي يتلقونها نقداً في أغراض إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وغالبا ما يتم ربط هذه المنح بمشاريع استثمارية محددة كمشاريع البناء الكبرى.

وعلى عكس المنح الاستثمارية، قد تقوم حكومة أجنبية أيضاً بتمويل مشروع استثماري باعتبارها مستثمر مباشر، وفي هذه الحالة يبوب المبلغ المستثمر ضمن حصص الملكية في مؤسسة استثمار مباشر، وتختلف حصة الاستثمار المباشر عن مشروع يمول بتحويل رأسمالي، في أن المستثمر المباشر يمتلك قوة تصويتية في المؤسسة، ويحق له الحصول على منافع مستقبلية، كتوزيعات الأرباح أو حق بيع الأصول.

وإذا أستمروا المشروع الاستثماري لفترة زمنية طويلة، فقد تدفع المنحة الاستثمارية النقدية على أقساط، ويظل تبويب مدفوعات الأقساط ضمن التحويلات الرأسمالية، حتى وإن قيدت في سلسلة متتالية من الفترات المحاسبية المختلفة. وتشمل المنح الاستثمارية العيضية تحويلات على هيئة معدات نقل، الآت ومعدات أخرى تقدمها الحكومات إلى وحدات غير مقيمة.

4 - الضرائب :

تتكون الضرائب الرأسمالية من ضرائب تفرض على فترات غير منتظمة وغير متكررة على قيم الأصول، أو صافي القيمة المملوكة لوحدات مؤسسية أو على قيم الأصول التي تنتقل ملكيتها فيما بين وحدات مؤسسية نتيجة لإرث أو هبات متبادلة في حياة الواهب والموهوب له، وتشمل الضرائب الآتية :

(1) الضرائب المفروضة على رأس المال، وتتكون هذه الضرائب من ضرائب على قيم الأصول أو صافي القيمة المملوكة لوحدات مؤسسية تفرض على فترات زمنية غير منتظمة.

(2) الضرائب على التحويلات الرأسمالية، وتتكون هذه التحويلات من ضرائب تفرض على قيم الأصول التي تنتقل ملكيتها فيما بين وحدات مؤسسية، وتتكون من ضرائب الإرث (ضرائب التركات)، والضرائب على الهدايا بما في ذلك ضرائب على هدايا يتبادلها أفراد أحياء من نفس الأسرة بغرض تجنب دفع ضرائب الإرث أو تخفيضها إلى أدنى حد ممكن وهذه الضرائب لا تشمل الضرائب على مبيعات الأصول.

5- التحويلات الرأسمالية الأخرى :

تدرج المدفوعات الكبيرة غير المتكررة المقدمة تعويضا عن تلف كبير أو إصابات خطيرة غير مغطاة بوثائق تأمين ضمن التحويلات الرأسمالية. وتشمل التحويلات الرأسمالية الهبات الكبيرة والتركات، بما في ذلك المقدمة إلى مؤسسات غير هادفة للربح، وقد تتم هذه التحويلات الرأسمالية بموجب وصايا أو أثناء حياة المانح. وتشمل التحويلات الرأسمالية المنح الكبيرة للغاية التي تقدمها أسر معيشية أو مؤسسات إلى مؤسسات غير هادفة للربح لتمويل إجمالي تكوين رأس المال الثابت، مثل الهبات المقدمة إلى الجامعات لتغطية تكاليف بناء سكن جديد داخل الحرم الجامعي ومكتبات ومختبرات.

وتعد المساهمة في رأسمال منظمة دولية أو مؤسسة غير هادفة للربح تحويلاً رأسمالياً، إذا لم ينشأ عنها حصول مقدم المساهمة على حصص ملكية.

ويمكن قيد التحويلات الرأسمالية بين الأسر المعيشية كبنء منفصل عندما تكون قيمتها كبيرة، وتدرء ضمن البند التكميلي الخاص بالتحويلات الشخصية من العاملين في الخارج.

ثالثاً : الحساب المالي :-

أ – المفاهيم ونطاق التغطية :

يسجل الحساب المالي المعاملات التي تنطوي على أصول وخصوم مالية، وتتم بين المقيمين وغير المقيمين، ويشير الحساب المالي إلى الفئات الوظيفية والقطاعات والادوات وآجال الأستحقاق المستخدمة في صافي معاملات التمويل الدولية.

وتكون القيود المدرءة في الحساب المالي قيود مقابلة لقيود السلع أو الخدمات أو الدخل أو الحساب الرأسمالي أو قيود الحساب المالي الأخرى، وعلى سبيل المثال يكون القيد المقابل لصادرات السلع عادة زيادة في الأصول المالية، كالعملة والودائع أو الائتمان التجاري. وفي المقابل قد تنطوي معاملة ما على قيدين في الحساب المالي حيث يمكن مبادلة سند بعملة وودائع.

ويسمى الرصيد الكلي للحساب المالي صافي الأقراض / صافي الإقتراض، وصافي الأقراض يعني أن الأقتصاد يقدم أموالاً إلى العالم الخارجي، أخذاً في الحسبان أقتناء الأصول المالية والتصرف فيها وتحمل الخصوم وسدادها، أما صافي الإقتراض فيعني العكس، ورغم استخدام مصطلحات متعلقة بالأقراض، فإن رصيد صافي الأقراض / صافي الإقتراض يأخذ في الحسبان حصص الملكية، المشتقات المالية والذهب النقدي، إلى جانب أدوات الدين.

كذلك يشمل صافي الأقراض إنخفاض الخصوم، كما يشمل صافي الإقتراض إنخفاض الأصول، ويمكن إستخلاص صافي الأقراض / صافي الإقتراض، إما من إجمالي رصيدي الحسابين الجاري والرأسمالي، أو من رصيد الحساب المالي.

القيد على أساس صافي :

يعني القيد على أساس صافي في الحساب المالي، عمليات تجميع يتم بواسطتها ترصيد كل القيود المدينة الخاصة بأصل معين، أو خصم معين مقابل كل القيود الدائنة الخاصة بنفس نوع الأصل أو نفس نوع الخصم.

توقيت التسجيل والتقييم :

المعاملات المتعلقة بالأصول المالية، تسجل عند تغير الملكية الاقتصادية، وتسجل معاملات الحساب المالي بوجه عام بالقيمة السوقية.

ب - الأستثمار المباشر :

الأستثمار المباشر هو فئة من فئات الأستثمار عبر الحدود، الذي يرتبط بمقيم في أقتصاد ما يتمتع بالسيطرة أو درجة عالية من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر. وتنشأ علاقة الأستثمار المباشر، عندما يقوم مستثمر مقيم في أحد الأقتصادات بأستثمار يمنحه السيطرة أو درجة كبيرة من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في أقتصاد آخر. وتنشأ علاقات الأستثمار المباشر ذي الملكية المباشرة، عندما يمتلك مستثمر مباشر بصورة مباشرة حقوق ملكية تؤهله للحصول على نسبة 10% أو أكثر من القوة التصويتية في مؤسسة الأستثمار المباشر، وبالنسبة لعلاقة مؤسسة الأستثمار المباشر مع المستثمر المباشر، فإن مؤسسة الأستثمار المباشر تكون إما مؤسسة تابعة أو مؤسسة مرتبطة. ومن أنواع الأستثمار المباشر :

- أستثمارات مستثمر مباشر في مؤسسة الأستثمار المباشر التابعة له.
 - الأستثمار العكسي الذي تقوم به مؤسسة أستثمار مباشر في مستثمرها المباشر صاحب الملكية المباشرة أو غير المباشرة.
 - الأستثمار بين المؤسسات الزميلة المقيمة وغير المقيمة.
- وينشأ الأستثمار العكسي عندما تقوم مؤسسة أستثمار مباشر بإقراض الأموال أو أقتناء حصص الملكية في مستثمرها المباشر صاحب الملكية المباشرة أو غير المباشرة، شريطة عدم أمتلاكها حصص ملكية تشكل 10% أو أكثر من مجموع القوة التصويتية في هذا المستثمر المباشر.

ج - استثمار الحافظة :

يعرف استثمار الحافظة بأنه المعاملات والمراكز عبر الحدود، التي تنطوي على سندات دين أو حقوق ملكية، عدا تلك المتضمنة في الاستثمار المباشر أو الأصول الاحتياطية. ومحفظة الأوراق المالية هي أدوات دين وحصص ملكية لها السمة المميزة لقابلية التداول، أي أن ملكيتها القانونية يمكن أن تنتقل بسهولة من وحدة إلى أخرى بالتسليم أو التظهير. وتعد قابلية تداول الأوراق المالية طريقة لتيسير تداولها، مما يتيح حيازتها لدى مختلف الأطراف على مدار عمرها.

وتتيح قابلية التداول في الأوراق المالية الفرصة للمستثمرين لتنويع محافظهم الاستثمارية والتمكن من سحب استثماراتهم بسهولة.

وتدرج في استثمارات الحافظة أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار (أي تلك الصادرة عن صناديق الاستثمار) المثبتة بأوراق مالية، والتي ليست بمثابة أصول احتياطية أو استثمارات مباشرة.

ولا تدرج في استثمار الحافظة حصص الملكية التي لا تأخذ شكل أوراق (على سبيل المثال في الشركات غير المساهمة)، إنما تدرج تحت بند الاستثمار المباشر أو استثمارات أخرى، وحصص الملكية في ترتيبات الإقامة بنظام المشاركة بالوقت والمثبتة بأوراق مالية عادة ما تدرج في استثمار الحافظة (رغم أن الحيازات التي تمنح 10% أو أكثر من القوة التصويتية تعامل كأستثمار مباشر، وتقيد الحيازات التي لا تأخذ شكل أوراق مالية وغير مدرجة في الاستثمار المباشر ضمن بند استثمارات أخرى).

ويمكن عرض استثمارات الحافظة حسب الأداة، أو أجل الاستحقاق الأصلي أو حسب القطاع المؤسسي، كالتالي :

- إعادة استثمار الأرباح في صناديق الاستثمار :

تحتسب الأرباح غير الموزعة لأستثمار الحافظة في صناديق الاستثمار بأعتبارها مستحقة الدفع للمالكين، ثم بأعتبار إعادة استثمارها في الصندوق.

وقيد الحساب المالي الخاص بإعادة أستثمار الأرباح هو القيد المقابل لأرباح صناديق الأستثمار المعاد أستثمارها في بند حساب الدخل الاولي.

- السندات القابلة للتحويل :

القروض القابلة للتداول من مالك الى آخر يعدل تبويبها من قروض إلى سندات دين في ظروف معينة، وإجراء هذا التعديل في التبويب ينبغي وجود دليل على تداول هذه القروض في السوق الثانوي، بما في ذلك وجود صانعي السوق، وتواتر تسعير الأداة، كما يستدل عليه من الفروق بين سعري الشراء والبيع.

- فسخ الدين :

يتيح فسخ الدين للمدين (الذي تكون ديونه في شكل سندات دين وقروض) أستبعاد خصوم معينة من الميزانية العمومية، بأن يخصص بشكل غير قابل للإلغاء أصولاً مساوية في قيمتها للخصوم.

ويمكن تنفيذ فسخ الدين، كالتالي :

(1) بوضع الأصول والخصوم المقترنة في حساب استئماني داخل الوحدة المؤسسية المعنية.

(2) أو بتحويل الأصول والخصوم إلى وحدة مؤسسية أخرى.

في الحالة الأولى، لا تقيد أي معاملات تتعلق بالفسخ ولا ينبغي أستبعاد الأصول والخصوم من الميزانية العمومية للوحدة، وفي الحالة الثانية تقيد المعاملات التي تحولت بموجبها الأصول والخصوم إلى الوحدة الإحصائية الثانية في الحساب المالي للأقتصادات المعنية، شريطة أن تكون الوجدتان مقيمتان في أقتصادين مختلفتين.

- إعادة شراء الأسهم والديون :

إذا أشرتت شركة ما أسهمها، تبوب المعاملة بأعتبارها تخفيض في خصوم حصص الملكية، وليس أقتناء لأصل. ونظراً لأن الشركة لا يمكنها الحصول على مطالبة على نفسها، يعتبر الخصم منقضياً حتى إذا لم تلغ الأسهم، وبالمثل يعامل شراء سندات الدين من جانب جهة إصداره بأعتباره أسترداد للدين.

- أسهم المنحة :

تقوم الشركات أحياناً بإعادة هيكلة أسهمها، وقد تقدم للمساهمين عدداً من الأسهم الجديدة مقابل كل سهم سبق حيازته، وقد تسمى هذه العملية تجزئة الأسهم أو إصدار أسهم المنحة. وعلى عكس ما يحدث عند إصدار أسهم جديدة مقابل أموال إضافية، لاتقدم في هذه الحالات أي موارد جديدة ولا تسجل أي معاملات.

د- المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات)، وخيارات الأكتتاب الممنوحة للموظفين :

المشتقات المالية وخيارات الأكتتاب الممنوحة للموظفين هي أصول وخصوم مالية لها نفس عناصر المخاطر، وتتمثل في الآتي :

1- المشتقات المالية :

عقد المشتقات المالية هو أداة مالية مرتبطة بأداة مالية أو مؤشر أو سلعة أساسية محددة أخرى، ويمكن من خلالها تداول مخاطر مالية محددة (كمخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الأسهم والسلع الأساسية ومخاطر الائتمان) في الاسواق المالية.

ويمكن تداول المخاطر المتضمنة في عقد المشتقات المالية إما بالمتاجرة في العقد ذاته، كما في حالة عقود الخيار، أو بإنشاء عقد جديد له خصائص مخاطر تعادل بشكل تعويضي المخاطر التي ينطوي عليها العقد القائم.

وهناك نوعان رئيسيان من المشتقات المالية هما عقود الخيار والعقود من النوع الأجل :

○ عقود الخيار :

في عقد الخيار يحصل المشتري من البائع على حق شراء أو بيع، إذا كان عقد الخيار للشراء أو للبيع على سعر تنفيذ معين في تاريخ محدد أو قبل تاريخ محدد، ويدفع مشتري عقد الخيار علاوة لمحرر عقد الخيار، وفي مقابل ذلك يحصل المشتري على حق شراء (خيار الشراء) أو بيع (خيار البيع)، بند أساسي محدد (عيني أو مالي)، وبسعر تعاقدى متفق عليه (سعر التنفيذ) في تاريخ محدد أو قبل التاريخ المحدد، دون أن يترتب عليه إلزام في حالة الشراء أو البيع.

○ العقود من النوع الآجل :

العقود من النوع الآجل (العقود الآجلة) هي عقود غير مشروطة يتفق بموجبها طرفان على تبادل كمية محددة من بند أساسي (عيني أو مالي)، وبسعر تعاقدى متفق عليه (سعر التنفيذ) في تاريخ محدد، وتشمل هذه العقود العقود المستقبلية، و هذا النوع من العقود يجري تداوله في الأسواق المنظمة، وتعمل السوق على تيسير تداول هذه العقود عن طريق تحديد الشروط النمطية للعقد.

وعند إبرام عقد من النوع الآجل يتم تبادل مخاطر ذات قيمة سوقية متساوية، لذا تكون قيمة العقد عند الإبرام صفراً، ومع تغير سعر البند الأساسي تتغير القيمة السوقية رغم أنه يمكن إعادتها للصفر بعمل تسوية دورية طوال مدة العقد الآجل.

2- خيارات الأكتتاب الممنوحة للموظفين :

خيارات الأكتتاب الممنوحة لموظفين هي عقود خيار شراء أسهم شركة ما، تقدم لموظفي الشركة كشكل من أشكال التعويض، وفي قليل من الحالات التي تكون فيها الشركة التي تصدر عقد الخيار مقيمة في أقتصاد يختلف عن أقتصاد إقامة الموظفين (كأن يكون رب العمل فرعاً أو شركة تابعة للشركة التي تقدم عقود الخيار)، وتسعر خيارات الأكتتاب الممنوحة للموظفين بنفس الطريقة التي تسعر بها المشتقات المالية، ولكنها ذات طبيعة مختلفة لاشتمالها على ترتيبات تتعلق بتاريخ منح الخيار وتاريخ أستحقاق ممارسته. كما أن غرضها مختلف (أي تحفيز الموظفين على المساهمة في زيادة قيمة الشركة وليس تداول المخاطر)، وإذا أمكن تداول خيارات الأكتتاب الممنوحة للموظفين في الأسواق المالية بدون قيود، فإنها تبوب ضمن المشتقات المالية.

هـ - الأستثمارات الأخرى :

الأستثمارات الأخرى هي فئة متبقية تشمل المراكز والمعاملات المالية عدا المدرجة في الأستثمار المباشر أو أستثمارات الحافطة أو المشتقات المالية، وخيارات الأكتتاب الممنوحة للموظفين والأصول الأحتياطية.

وإذا لم تكن فئات الأصول والخصوم التالية غير مدرجة في الأستثمار المباشر أو الأصول الاحتياطية فإن الأستثمارات الأخرى، كما يلي :

- حصص الملكية الأخرى.
- العملة والودائع.
- القروض (بما في ذلك أستخدم ائتمان الصندوق، والقروض المقدمة من الصندوق).
- الأحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة ومستحقات التأمين على الحياة، والتأمين الأذخاري.
- الائتمان التجاري والسلف.
- الحسابات الأخرى مستحقة القبض / الدفع.
- مخصصات حقوق السحب الخاصة (ديازات حقوق السحب الخاصة تدرج في الأصول الأحتياطية).

و : الأحتياطيات والبنود المتعلقة بها :-

الأصول الأحتياطية هي الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية أحتياجات ميزان المدفوعات التمويلية، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، ولا بد أن تكون الأصول الأحتياطية أصولاً بالعملة الأجنبية وأصولاً موجودة بالفعل، ويستند مفهوم الأصول الأحتياطية إلى مفهوم السيطرة وإتاحة الأستخدام بالنسبة للسلطات النقدية (البنك المركزي)، ووفقاً لمفهوم الإقامة لا بد أن تكون الأصول الأحتياطية عدا سبائك الذهب، مطالبات على غير المقيمين.

ومطالبات السلطات بالعملة الأجنبية على المقيمين بما في ذلك المطالبات على البنوك المقيمة لا تعتبر أصولاً أحتياطية.

لا بد أن تكون الأصول الأحتياطية متاحة بسهولة بصورة غير مشروطة إلى أقصى حد ممكن ويكون الأصل الأحتياطي سائلاً حيث يمكن شراؤه وبيعه وتصفيته بالنقد الأجنبي (نقداً) بالحد الأدنى من التكلفة وفي أقل وقت ممكن وبدون التأثير في قيمة الأصل بغير داع.

ويشير هذا المفهوم إلى الأصول غير القابلة للتداول كالودائع تحت الطلب، والأصول القابلة للتداول، كأوراق المالية المتاحة لها بائعون ومشترون لديهم الرغبة في تداولها. وينبغي أن تكون الاحتياطيات ذات جودة عالية حتى تكون متاحة بسهولة للسلطات لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات. وتتألف الأصول الاحتياطية من الذهب النقدي، حيازات حقوق السحب الخاصة، مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، العملة والودائع بالنقد الأجنبي والأوراق المالية والمطالبات الأخرى (القروض، والأدوات المالية الأخرى).

ملخص لوضع ميزان المدفوعات الليبي

لعام 2017

تشير بيانات ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2017 بأن الوضع العام للميزان قد تحسن لأول مرة منذ عام 2013، نتيجة لارتفاع عوائد الصادرات النفطية مما أدى لحدوث فائضاً في الميزان الكلي بلغ 3.5 مليار دينار، مقابل عجزاً بلغ 9.7 مليار دينار في عام 2016، ويرجع الفائض في الميزان الكلي الى فائض الحساب الجاري والذي ارتفع من عجز بلغ 6.5 مليار دينار عام 2016 إلى فائض بلغ 6.2 مليار دينار في عام 2017، وذلك بسبب فائض الميزان التجاري الذي بلغ نحو 11.5 مليار دينار في عام 2017، مقابل عجز بلغ 2.7 مليار دينار في عام 2016.

وفيما يلي تحليلاً موجزاً لأهم بنود ميزان المدفوعات لعام 2017 :

❖ الحساب الجاري :

أظهرت بيانات التدفقات التي نشأت عن المعاملات المتعلقة بالسلع، الخدمات، حساب الدخل والتحويلات الجارية مع العالم الخارجي خلال عام 2017 حدوث فائض في الحساب الجاري بلغ 6.2 مليار دينار، متأثراً بفائض الميزان التجاري الذي بلغ 11.5 مليار دينار مقابل عجز بلغ 2.6 مليار دينار في عام 2016، في حين ارتفع العجز في صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية) من 4.0 مليار دينار في عام 2016، إلى 5.4 مليار دينار في عام 2017، وفيما يلي تحليل لبنود الحساب الجاري :

1- الميزان التجاري:

شهد الميزان التجاري لعام 2017 فائضاً بلغ 11.5 مليار دينار في عام 2017 مقابل 2.6 مليار دينار في عام 2016، نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات السلعية عموماً من 9.4 مليار دينار في عام 2016، إلى 26.2 مليار دينار في عام 2017، وذلك بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية خلال العام نتيجة لارتفاع الإنتاج والصادرات النفطية من نحو 8.7 مليار دينار في عام 2016 إلى 24.9 مليار دينار في عام 2017، في حين ارتفعت قيمة الواردات السلعية من 12.0 مليار دينار في عام 2016 إلى 14.7 مليار دينار في عام 2017.

2- حساب الخدمات والدخل والتحويلات الجارية :

أظهر صافي حساب الخدمات والدخل والتحويلات الجارية (العمليات غير المنظورة)، ارتفاعاً في العجز من 4.0 مليار في دينار عام 2016، إلى 5.4 مليار دينار في عام 2017، ويعزى هذا لأرتفاع العجز في حساب الخدمات ليصل إلى 6.2 مليار دينار في عام 2017، مقابل 3.9 مليار دينار عام 2016، وإلى إنخفاض عجز حساب التحويلات الجارية أيضاً من 1.1 مليار دينار عام 2016 إلى عجز 1.0 مليار دينار في عام 2017، في حين حقق حساب الدخل فائضاً بلغ 1.9 مليار دينار في عام 2017 مقابل 1.0 مليار دينار في عام 2016.

❖ الحساب الرأسمالي والمالي (بدون الأصول الاحتياطية) :

أسفرت حركة المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي في عام 2017 إلى حدوث تدفقات مالية للخارج بلغت 1.5 مليار دينار، مقابل تدفقات للخارج بلغت 1.3 مليار دينار في عام 2016، وتتمثل هذه التدفقات عموماً في التحويلات الرأسمالية، وحياسة الأصول غير المنتجة غير المالية، وصافي حركة الاستثمارات المباشرة سواء إلى الداخل أو إلى الخارج، والتغير في وضع المحافظ الاستثمارية، وصافي حركة الاستثمارات الأخرى المتمثلة في الائتمانات التجارية والقروض الطويلة والقصيرة الأجل، والعملة والودائع لدى السلطات النقدية أو المصارف التجارية أو الحكومة العامة أو القطاعات الأخرى.

❖ الميزان الكلي:

نتيجة لأرتفاع عوائد الصادرات النفطية خلال عام 2017 حقق الميزان الكلي لميزان مدفوعات ليبيا فائضاً لأول مرة منذ عام 2013 بلغ 3.5 مليار دينار مقابل عجزاً بلغ 9.7 مليار دينار في عام 2016.

ميزان المدفوعات الليبي
لعام 2017

" Millions of LYD "

" مليون دينار "

Items	2017	البند
1-Current Account	6,152.7	1-الحساب الجاري
- Credit	29,762.0	- دائن
- Debit	23,609.3	- مدين
A-Goods and services	5,361.2	أ-السلع والخدمات
- Credit	26,370.5	- دائن
- Debit	21,009.3	- مدين
1-Goods	11,548.7	1- السلع
- Credit	26,221.8	- دائن
- Debit	14,673.1	- مدين
a -General merchandise	11,548.7	أ-البضاعة العامة
-Credit	26,221.8	- دائن
-Debit	14,673.1	- مدين
b- goods under merchanting	0.0	ب- السلع قيد المتاجرة
-Credit	0.0	- دائن
-Debit	0.0	- مدين
c- Nonmonetary gold	0.0	ج- الذهب غير النقدي
-Credit	0.0	- دائن
-Debit	0.0	- مدين
2-Services	-6,187.4	2- الخدمات
-Credit	148.7	- دائن
-Debit	6,336.2	- مدين
a-Transport	-1,323.6	أ- النقل
-Credit	57.4	- دائن
-Debit	1,381.0	- مدين
1-Sea transport	-1,208.3	1- النقل البحري
-Credit	0.0	- دائن
-Debit	1,208.3	- مدين

Items	2017	البند
2-Air transport	-115.2	2-النقل الجوي
- Credit	57.4	- دائن
- Debit	172.6	- مدين
3-Other modes of transport	0.0	3-نقل اخر
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
b-Travel	-2,786.8	ب - السفر
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	2,786.8	- مدين
c-Construction	0.0	ج - الانشاءات
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
d-Insurance and pension services	-1,170.9	د - خدمات التأمين ومعاشات التقاعد
- Credit	61.7	- دائن
- Debit	1,232.7	- مدين
e-Financial services	0.0	هـ - الخدمات المالية
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
f-Research and development services	0.0	و - خدمات الملكية الفكرية
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
g-Telecommunications and computer services	-5.3	ز - خدمات الاتصالات والحاسب الالى
- Credit	29.6	- دائن
- Debit	34.9	- مدين
h-Other business services	0.0	ح - خدمات الاعمال الاخرى
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين

Items	2017	البند
f-Personal, cultural & recreational services	0.0	ط- الخدمات الشخصية والثقافية والترويحية
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
n-Government goods and services n.i.e.	-900.9	ي - السلع والخدمات لحكومية غير المدرجة في مكان اخر
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	900.9	- مدين
B-Primary income	1,787.0	ب - الدخل الاولي
- Credit	3,391.5	- دائن
- Debit	1,604.5	- مدين
1-Compensation of employees	0.0	1- تعويضات العاملين
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
2-Investment income	1,787.0	2- دخل الاستثمار
- Credit	3,391.5	- دائن
- Debit	1,604.5	- مدين
a-Direct investment	-498.3	أ- الاستثمار المباشر
- Credit	1,106.2	- دائن
- Debit	1,604.5	- مدين
b-Portfolio investment	740.9	ب- استثمارات الحافظة
- Credit	740.9	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
c-Other investment	1,544.4	ج - استثمارات اخرى
- Credit	1,544.4	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
3-Other primary income	0.0	3- الدخل الاولي الاخر
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين

Items	2017	البند
C-Secondary income	-995.5	ج - الدخل الثانوي
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	995.5	- مدين
1-General government	-50.0	1- الحكومة العامة
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	50.0	- مدين
2-Other sectors	-945.5	2- القطاعات الاخرى
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	945.5	- مدين
a- Workers' remittances	-945.5	أ- تحويلات العاملين
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	945.5	- مدين
b-Other current transfers	0.0	ب - تحويلات جارية متنوعة
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
2-Capital account	0.0	2- الحساب الرأسمالي
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
1-Capital transfers	0.0	1- التحويلات الرأسمالية
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
2-Financial corporations, nonfinancial corporations,households & NPISHs	0.0	2- حيازة الاصول غير المنتجة غير المالية
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
Net lending (+) / net borrowing (-) current and capital (balance from account)	6,152.7	صافي الأقرض (+) صافي الإقتراض (-) من الحساب الجاري والرأسمالي

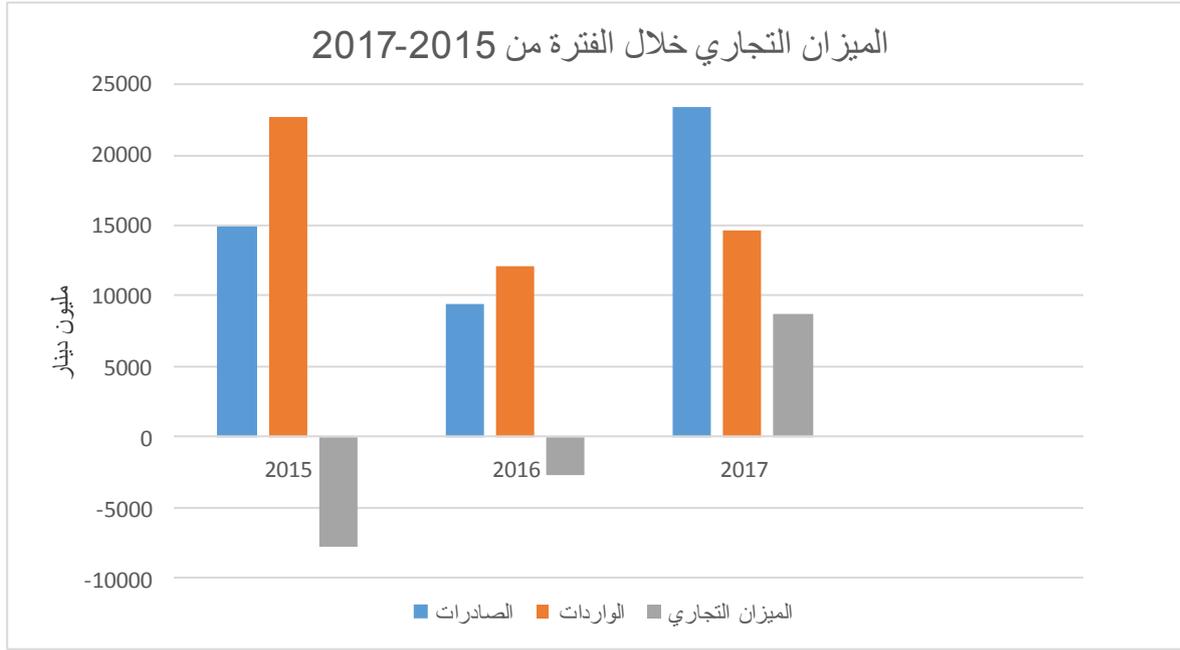
Items	2017	البند
3-Financial account	5,054.0	3- الحساب المالي
Net lending (+) / net borrowing (-) (financial account (balance from	5,054.0	صافي الاقراض (+) صافي الاقتراض (-) من الحساب الجاري والمالي
A-Direct investment	-409.4	أ - الاستثمار المباشر
Net acquisition of financial assets	-409.4	صافي حيازة الاصول المالية
Equity and investment fund shares	-409.4	حصص الملكية واسهم صناديق الاستثمار
1-Equity other than reinvestment of earnings	-409.4	1- حصص الملكية بخلاف الارباح المعاد استثمارها
a-Direct investor in direct investment enterprises	-409.4	أ- مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر
b-Direct investment enterprises in direct investor (reverse investment))	0.0	ب- مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي)
2-Reinvestment of earnings	0.0	2- الارباح المعاد استثمارها
Debt instruments	0.0	أدوات الدين
a-Direct investor in direct investment enterprises	0.0	أ- مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر
b-Direct investment enterprises in direct investor (reverse investment))	0.0	ب- مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي)
Net incurrence of liabilities	0.0	صافي تحمل الالتزامات
Equity and investment fund shares	0.0	حصص الملكية واسهم صناديق الاستثمار
1-Equity other than reinvestment of earnings	0.0	1- حصص الملكية بخلاف الارباح المعاد استثمارها
a-Direct investor in direct investment enterprises	0.0	أ- مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر
b-Direct investment enterprises in direct investor (reverse investment))	0.0	ب- مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي)
2-Reinvestment of earnings	0.0	2- الارباح المعاد استثمارها
Debt instruments	0.0	أدوات الدين
a-Direct investor in direct investment enterprises	0.0	أ- مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر

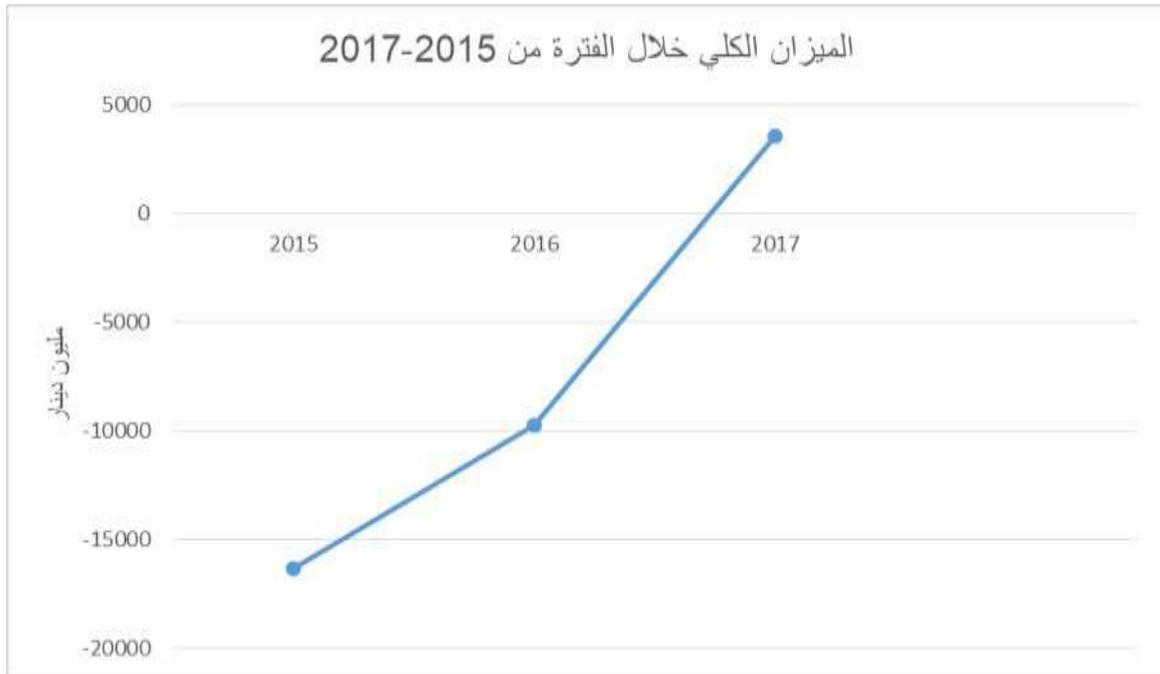
Items	2017	البند
b-Direct investment enterprises in direct investor (reverse investment))	0.0	ب-مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي)
B-Portfolio investment	357.0	ب-أستثمارات الحافظة
Net acquisition of financial assets	357.0	صافي حيازة الاصول المالية
Equity and investment fund shares	357.0	حصص الملكية واسهم صناديق الاستثمار
Central bank	0.0	المصرف المركزي
authorities Monetary	0.0	السلطات النقدية
Deposit-taking corporations	166.1	شركات تلقي الودائع
General government	190.8	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الاخرى
Debt securities	0.0	سندات الدين
Central bank	0.0	المصرف المركزي
Monetary authorities	0.0	السلطات النقدية
Deposit-taking corporations	0.0	شركات تلقي الودائع
General government	0.0	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الاخرى
Net incurrence of liabilities	0.0	صافي تحمل الالتزامات
C-Financial derivatives (other than reserves)	0.0	ج-المشتقات المالية (عدا الاحتياطات)
Net acquisition of financial assets	0.0	صافي حيازة الاصول المالية
Net incurrence of liabilities	0.0	صافي تحمل الالتزامات

Items	2017	البند
D-Other investment	1,573.5	د-الاستثمارات الأخرى
Net acquisition of financial assets	2,032.2	صافي حيازة الاصول المالية
Net incurrence of liabilities	458.7	صافي تحمل الالتزامات
1-Currency and deposits	-966.5	1- العملة والودائع
Net acquisition of financial assets	-507.8	صافي حيازة الاصول المالية
Central bank	-1,390.0	المصرف المركزي
Monetary authorities	0.0	السلطات النقدية
Deposit-taking corporations	957.2	شركات تلقي الودائع
General government	-74.9	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الأخرى
Net incurrence of liabilities	458.7	صافي تحمل الالتزامات
Central bank	0.0	المصرف المركزي
Monetary authorities	0.0	السلطات النقدية
Deposit-taking corporations	458.7	شركات تلقي الودائع
General government	0.0	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الأخرى
2-Loans	155.7	2- القروض
Net acquisition of financial assets	155.7	صافي حيازة الاصول المالية
Central bank	0.0	المصرف المركزي
Monetary authorities	0.0	السلطات النقدية

Items	2017	البند
Deposit-taking corporations	-45.2	شركات تلقي الودائع
General government	200.9	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الاخرى
Net incurrence of liabilities	0.0	صافي تحمل الالتزامات
Central bank	0.0	المصرف المركزي
Monetary authorities	0.0	السلطات النقدية
Deposit-taking corporations	0.0	شركات تلقي الودائع
General government	0.0	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الاخرى
3 -Trade credit and advances	2,384.3	3-الائتمانات التجارية والسلف
Net acquisition of financial assets	2,384.3	صافي حيازة الاصول المالية
Central bank	0.0	المصرف المركزي
Monetary authorities	0.0	السلطات النقدية
Deposit-taking corporations	0.0	شركات تلقي الودائع
General government	2,384.3	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الاخرى
Net incurrence of liabilities	0.0	صافي تحمل الالتزامات
Central bank	0.0	المصرف المركزي
Monetary authorities	0.0	السلطات النقدية
Deposit-taking corporations	0.0	شركات تلقي الودائع

Items	2017	البند
General government	0.0	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الاخرى
E-Reserve assets	3,533.0	هـ-الاصول الاحتياطية
Monetary gold	0.0	الذهب النقدي
Special drawing rights	8.2	حقوق السحب الخاصة
the IMF Reserve position in	0.0	وضع الاحتياطي لدى الصندوق
Other reserve assets	3,524.8	اصول احتياطية اخرى
Currency and deposits	2,079.4	العملة والودائع
Securities	1,445.3	الاوراق المالية
Debt securities	1,445.3	سندات الدين
4-Net errors and omissions	-1,098.7	4-صافي السهو والخطأ





ملخص منقح لميزان المدفوعات الليبي
لعامي 2015-2016

" Millions of LYD"		"مليون دينار"	
items	2016	2015	البنود
A. Current Account	-6,540.2	-12,713.6	أ- الحساب الجاري
Goods: exports f.o.b.	9,402.1	14,996.9	السلع: الصادرات (فوب)
Goods: imports f.o.b.	12,047.1	22,684.5	السلع: الواردات (فوب)
Services: credit	118.8	372.5	الخدمات : دائن
Services: debit	4,007.4	5,880.0	الخدمات : مدين
1- Balance on goods and services	-6,533.6	-13,195.1	1-ميزان السلع والخدمات
Primary income: credit	1,719.0	2,274.3	الدخل الاولي : دائن
Primary income: debit	675.1	633.2	الدخل الاولي : مدين
2- Balance on goods, services, and primary income	-5,489.7	-11,554.0	2-ميزان السلع والخدمات والدخل الاولي
Secondary income: credit	0.0	0.0	الدخل الثانوي : دائن
Secondary income: debit	1,050.6	1,159.6	الدخل الثانوي : مدين
B. Capital Account	0.0	0.0	ب- الحساب الرأسمالي
Capital account: credit	0.0	0.0	الحساب الرأسمالي : دائن
Capital account: debit	0.0	0.0	الحساب الرأسمالي : امدين
Net lending(+)/ net borrowing (-) (balance from current and capital accounts)	-6,540.2	-12,713.6	صافي الاقتراض (+) / صافي الاقتراض (-) (من الحساب الجاري والرأسمالي)
C. Financial Account	1,300.3	-3,938.3	ج- الحساب المالي
Direct investment: assets	610.9	545.3	الاستثمار المباشر : الاصول
Direct investment: liabilities	0.0	0.0	الاستثمار المباشر : الخصوم
Portfolio investment: assets	-2,006.9	2,343.5	استثمارات الحافظة : الاصول

" Millions of LYD"

"مليون دينار"

items	2016	2015	البند
Equity and investment fund shares	-2,006.9	-2,343.5	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
Debt securities	0.0	0.0	سندات الدين
Portfolio investment: liabilities	0.0	0.0	استثمارات الحافظة: الخصوم
Equity and investment fund shares	0.0	0.0	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
Debt securities	0.0	0.0	سندات الدين
Financial derivatives (other than reserves) and employee stock options: net	0.0	0.0	المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين:صافي
Financial derivatives (other than reserves) and employee stock options: assets	0.0	0.0	المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين:الاصول
Financial derivatives (other than reserves) and employee stock options: liabilities	0.0	0.0	المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين:الخصوم
Other investment: assets	2,269.5	5,736.5	الاستثمارات الاخرى : الاصول
Other equity	0.0	0.0	الاسهم الاخرى
Other debt instruments	2,269.5	5,736.5	سندات الدين الاخرى
Central bank	-695.0	0.0	المصرف المركزي
Deposit-taking corporations (except the central bank)	67.1	3,773.6	شركات تلقي الودائع عدا المصرف المركزي
General government	2,897.3	2,221.4	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	552.3	القطاعات الاخرى
Other financial corporations	0.0	0.0	الشركات المالية الاخرى
Nonfinancial corporations, households, and NPISHs	0.0	0.0	الشركات الغير المالية والاسر المعيشية

" Millions of LYD"

"مليون دينار"

items	2016	2015	البنود
Other investment: liabilities	-426.9	-33.4	الاستثمارات الاخرى : الخصوم
Other equity	0.0	0.0	الاسهم الاخرى
SDR allocation	0.0	0.0	مخصصات وحدة حقوق السحب الخاصة
Other debt instruments	-426.9	-33.4	سندات الدين الاخرى
Central bank	0.0	0.0	المصرف المركزي
Deposit-taking corporations (except the central bank)	127.9	-20.6	شركات تلقي الودائع عدا المصرف المركزي
General government	-554.7	-12.8	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	0.0	القطاعات الاخرى
Other financial corporations	0.0	0.0	الشركات المالية الاخرى
Nonfinancial corporations, households, and NPISHs	0.0	0.0	الشركات الغير المالية والاسر المعيشية
D. Net Errors and Omissions	-1,894.0	2,943.7	د-صافي السهو والخطأ
E. Reserve assets	-9,735.0	-16,364.8	هـ-الاصول الاحتياطية